البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أيلول 2023

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــــي	37

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.7% خلال النصف الأول من عام 2023، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال الفترة المقابلة من عام 2022. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 2.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2022. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2023 ما نسبته 22.3% مقابل 22.6% خلال ذات الربع من عام 2022.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 17,460.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 42,219.9 مليون دينار، مقابل 41,681.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 33,231.3 مليون دينار، مقابل 32,591.5 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 43,099.0 مليون دينار، مقابل 42,106.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 2,408.7 نقطة، مقابل 2,501.6 نقطة في نهاية عام 2022.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 924.8 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال الشهور السبعة الاولى من عام 2023، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,005.5 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 181.8 مليون دينار ليبلغ 21,761.0 مليون دينار (62.2% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,410.3 مليون دينار، ليصل 18,321.3 مليون دينار (52.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تموز 2023 ليصل إلى 40,082.3 مليون دينار (114.6% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 (111.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 13,664.8 مليون دينار (39.1% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 17,858.7 مليون دينار (51.1% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 31,523.5 مليون دينار (90.1% من GDP مقابل 88.8% من GDP في نهاية عام 2022).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال النصف الأول من عام 2023 بنسبة 0.9% لتبلغ 4,513.5 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 4.8% لتبلغ 8,968.4 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 9.9% ليصل إلى 4,454.9 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 41.3% لتصل إلى 3,651.0 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 34.1% لتصل إلى 955.1 مليون دينار، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 0.6% لتصل إلى 1,605.5 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2023 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,187.2 مليون دينار (7.1% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,087.2 مليون دينار (13.0% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.6% من GDP خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع 14.6% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2022. فيما سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 550.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع 455.3 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2022. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2023 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 37,719.8 مليون دينار وذلك مقارنة مع 36,642.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 17,460.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 42,219.9 مليون دينار، مقابل 41,681.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 33,231.3 مليون دينار، مقابل 32,591.5 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 43,099.0 مليون دينار، مقابل 42,106.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير، والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022. كما ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة، والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 2,408.7 نقطة، مقابل 2,501.6 نقطة في نهاية عام 2022. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 16,851.5 مليون دينار، مقابل 18,003.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2022		نهاية آب 2022	نهاية آب 2023
US$ 17,266.9	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 16,451.4	US$ 17,460.6
-4.3%		-8.8%	1.1%
7.4	التغطية بالأشهر	6.9	7.7
41,681.7	السيولة المحلية	41,286.1	42,219.9
5.5%		4.5%	1.3%
32,591.5	التسهيلات الائتمانية	32,113.0	33,231.3
8.5%		6.9%	2.0%
28,870.5	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	28,600.7	29,234.1
8.1%		7.1%	1.3%
42,106.7	إجمالي ودائع العملاء	41,443.7	43,099.0
6.5%		4.9%	2.4%
32,841.5	ودائع بالدينار	32,174.8	33,817.3
7.0%		4.9%	3.0%
9,265.2	ودائع بالعملات الأجنبية	9,268.9	9,281.7
4.8%		4.9%	0.2%
33,206.2	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	32,500.6	33,768.6
7.2%		4.9%	1.7%
26,603.1	ودائع بالدينار	25,832.5	27,235.6
7.6%		4.5%	2.4%
6,603.1	ودائع بالعملات الأجنبية	6,668.1	6,533.0
5.4%		6.4%	-1.1%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

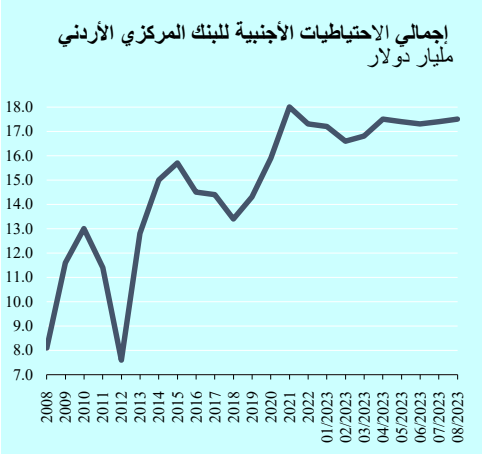

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 17,460.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 42.2 مليار دينار، مرتفعاً بمقدار 538.2 مليون دينار (1.3%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر آب من عام 2023 مع نهاية عام 2022، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 36.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 35.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، و35.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 5.9 مليار دينار، بالمقارنة مع 6.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 6.0 مليار دينار في نهاية عام 2022.

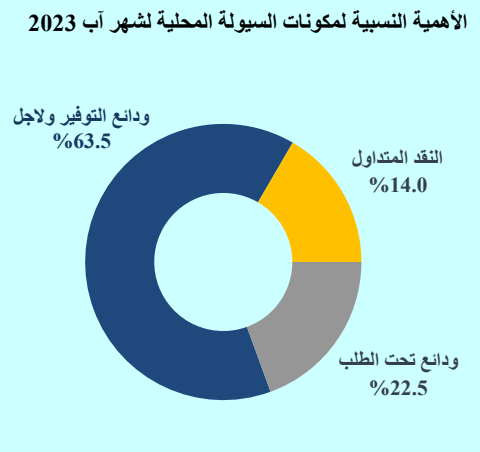

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 35.1 مليار دينار، بالمقارنة مع 35.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 34.8 مليار دينار في نهاية عام 2022.

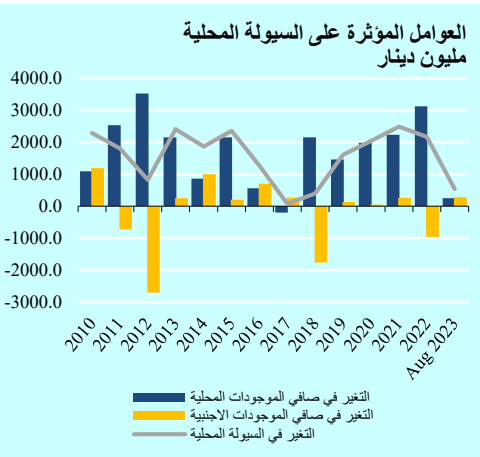

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 7.1 مليار دينار بالمقارنة مع 6.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 6.9 مليار دينار في نهاية عام 2022. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 11.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2022		نهاية آب 2022	نهاية آب 2023
6,864.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,312.9**	**7,149.8**
11,388.0	البنك المركزي	11,119.6	11,595.0
-4,523.5	البنوك المرخصة	-4,806.7	-4,445.2
34,817.2	**الموجودات المحلية (صافي)**	**34,973.2**	**35,070.1**
-4,699.6	البنك المركزي، منها:	-4,162.1	-5,035.0
1,052.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,389.1	1,625.0
-5,778.3	أخرى (صافي*)	-5,573.1	-6,688.8
39,516.7	البنوك المرخصة	39,135.3	40,105.1
14,432.2	الديون على القطاع العام (صافي)	14,179.8	14,463.0
29,733.7	الديون على القطاع الخاص	29,459.0	30,117.8
-4,649.3	أخرى (صافي)	-4,503.5	-4,475.7
41,681.7	**السيولة المحلية (M2)**	**41,286.1**	**42,219.9**
6,037.4	**النقد المتداول**	**6,281.4**	**5,920.0**
35,644.3	**الودائع، منها:**	**35,004.7**	**36,299.9**
6,650.2	بالعملات الأجنبية	6,725.3	6,591.1

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة سبع مرات وبواقع 400 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و425 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة. أما خلال العام الحالي، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية أربع مرات وبواقع 100 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.50%.
  - سعر إعادة الخصم: 8.50%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 8.25%
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 7.25%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.50%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.50%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2022		آب 2022	آب 2023
6.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	4.50	7.50
7.50	إعادة الخصم	5.50	8.50
7.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	5.25	8.25
6.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	4.25	7.25
6.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.50	7.50
6.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	4.50	7.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

ويأتي هذا القرار انعكاساً لاستمرار الضغوط التضخمية في بيئة الاقتصادات الإقليمية والدولية مقارنة بالمعدلات المُستهدفة من قبل البنوك المركزية، والتي اسهمت بدورها في ارتفاع معدلات التضخم المسجلة خلال عام 2022 في المملكة وتوقعاتها في الاجل القريب.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

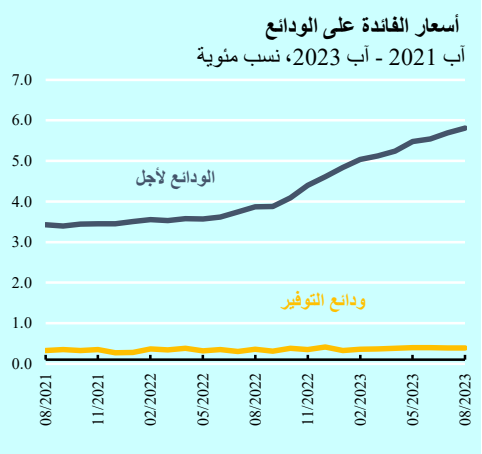

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آب من عام 2023 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.81%، ليرتفع بذلك بمقدار 120 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آب من عام 2023 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.39%، لينخفض بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آب من عام 2023 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.65%، ليرتفع بذلك بمقدار 28 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

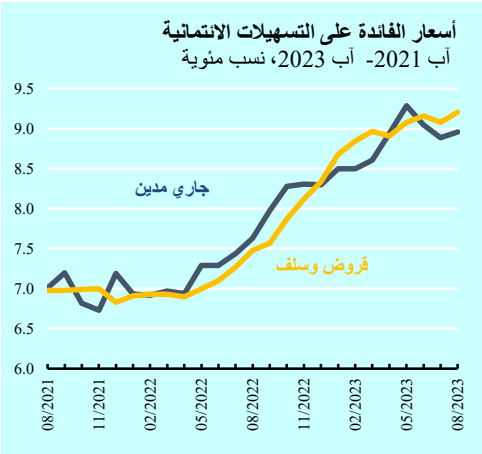

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آب من عام 2023 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.96%، مرتفعاً بذلك 66 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر آب من عام 2023 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.25%، لينخفض بذلك بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2022		آب 2022	آب 2023	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.37	تحت الطلب	0.36	0.65	28
0.41	توفير	0.36	0.39	-2
4.61	لأجل	3.87	5.81	120
	التسهيلات الائتمانية			
8.36	كمبيالات وأسناد مخصومة	7.34	8.25	-11
8.34	قروض وسلف	7.48	9.21	87
8.30	جاري مدين	7.63	8.96	66
10.80	الإقراض لأفضل العملاء	9.64	11.39	59

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آب من عام 2023 بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.21%، مرتفعاً بذلك بمقدار 87 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آب من عام 2023 ما نسبته 11.39%، منخفضاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 59 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2023 بما مقداره 639.8 مليون دينار أو ما نسبته (2.0%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022، مقارنة مع ارتفاع بلغ 2,084.5 مليون دينار، أو ما نسبته (6.9%) خلال نفس الشهر من عام 2022.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آب من عام 2023، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 363.6 مليون دينار (1.3%)، والحكومة المركزية بمقدار 148.2 مليون دينار (7.3%)، والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 107.5 مليون دينار (11.7%)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 52.0 مليون دينار (7.8%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 31.5 مليون دينار (33.3%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 43.1 مليار دينار، مقابل 41.4 مليار دينار في نهاية شهر آب من عام 2022، و42.1 مليار دينار في نهاية عام 2022.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آب من عام 2023 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 33.8 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 32.1 مليار دينار للودائع بالدينار و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر آب من عام 2022. أما في نهاية عام 2022، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 32.8 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر آب من عام 2023 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2022. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر آب من عام 2023 حوالي 105.9 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 16.7 مليون دينار (13.6%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 113.2 مليون دينار (62.4%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,091.8 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آب من عام 2023 ما مقداره 75.4 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 1.3 مليون سهم (1.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 39.1 مليون سهم (41.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 745.6 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2023 انخفاضاً قدره 37.2 نقطة (1.5%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,408.7 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 60.2 نقطة (2.3%) خلال نفس الشهر من العام السابق. اما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2022، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 92.9 نقطة (3.7%) مقابل ارتفاع قدره 428.3 نقطة (20.2%) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. وقد جاء هذا الانخفاض محصلةً لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 451.4 نقطة (8.5%)، والرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 89.4 نقطة (3.3%)، والرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 29.5 نقطة (1.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2022		آب 2022	آب 2023
2,501.6	**الرقم القياسي العام**	**2,547.0**	**2,408.7**
2,692.2	القطاع المالي	2,673.4	2,602.8
5,292.3	قطاع الصناعة	5,683.0	4,840.9
1,740.8	قطاع الخدمات	1,807.7	1,711.4

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2023 ما مقداره 16.9 مليار دينار، منخفضة بمقدار 353.1 مليون دينار (2.1%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 288.7 مليون دينار (1.5%) خلال نفس الشهر من العام السابق، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2022 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,152.3 مليون دينار (6.4%).

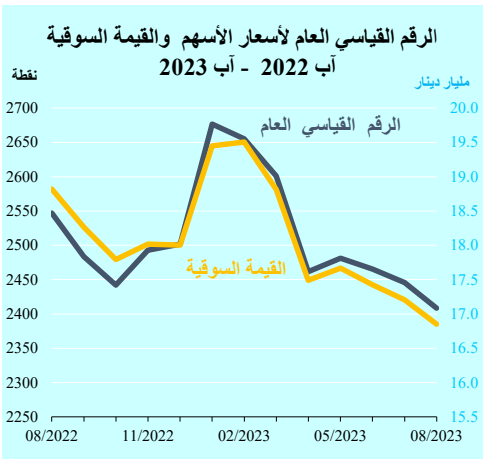

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آب من عام 2023 تدفقاً سالباً بلغ 13.7 مليون دينار. مقارنة بتدفق سالب قدره 7.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2022، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آب من عام 2023 ما قيمته 11.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 25.5 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 41.4 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2022		آب 2022	آب 2023
1,903.7	حجم التداول	294.6	105.9
7.7	معدل التداول اليومي	12.8	4.6
18,003.8	القيمة السوقية	18,819.7	16,851.5
1,155.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	134.2	75.4
-68.0	صافي استثمار غير الأردنيين	-7.7	-13.7
274.2	شراء	123.6	11.8
342.2	بيع	131.3	25.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2023 نمواً بنسبه 2.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال ذات الربع من عام 2022. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبه 4.3% خلال الربع الثاني من عام 2023، مقابل نمو نسبته 5.1% خلال ذات الربع من عام 2022.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2023 نمواً نسبته 2.7%، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال الفترة المقابلة من العام السابق. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبه 4.7% خلال النصف الأول من عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 4.8% خلال ذات الفترة من عام 2022.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبه 2.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2022.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2023 ما نسبته 22.3% (20.0% للذكور و30.9% للإناث)، وذلك مقابل 22.6% (20.7% للذكور و29.4% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2022. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.4%) و20-24 سنة (بواقع 45.4%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.7% خلال النصف الأول من عام 2023، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال الفترة المقابلة من عام 2022. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.8% خلال النصف الأول من عام 2023 مقابل نمو نسبته 2.4% خلال النصف الاول من عام 2022) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.9% خلال النصف الأول من عام 2023، مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الفترة من عام 2022. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.7%، مقابل نمواً نسبته 4.8% خلال النصف الأول من عام 2022، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.9% خلال النصف الأول من عام 2023 مقابل نمو نسبته 2.1% خلال ذات الفترة من عام 2022.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2021-2023، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	1.7	4.7	4.3	3.8	**3.7**
GDP بالأسعار الجارية	2.6	7.2	6.8	7.0	**5.9**
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	2.9	2.4	2.0	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	4.5	5.1	6.1	4.6	**5.1**
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	2.8	2.6	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.3	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2021-2023، %

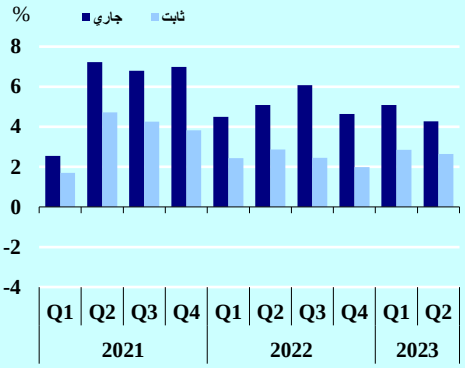

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال النصف الأول من عام 2023 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالنمو الحاصل في بعض مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاردن.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال النصف الأول من عام 2023، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 62.9% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2023.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	H1 2022	H1 2023	H1 2022	H1 2023
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.7	2.7	2.7	2.7
الزراعة	1.8	7.8	0.1	0.3
الصناعات الاستخراجية	6.2	3.9	0.2	0.1
الصناعات التحويلية	3.5	3.6	0.6	0.6
الكهرباء والمياه	2.8	3.0	0.0	0.0
الإنشاءات	5.0	1.4	0.1	0.0
تجارة الجملة والتجزئة	2.9	2.0	0.3	0.2
المطاعم والفنادق	6.7	5.8	0.1	0.1
النقل والتخزين والاتصالات	4.3	5.0	0.4	0.4
خدمات المال والتامين	4.4	4.0	0.3	0.3
العقارات	1.4	1.0	0.2	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	2.2	2.3	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	0.9	1.2	0.1	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.7	2.3	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	-5.2	0.1	-0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2023 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نما فيه عدد من المؤشرات أبرزها "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة 22.8%، و"عدد المغادرين" (37.2%) والبوتاس (7.6%). تراجع أداء عدد من المؤشرات أبرزها "الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" (4.5%)، و"الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (12.2%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2022	المؤشـــر	2022	الفترة المتاحة	2023
3.6	**المساحات المرخصة للبناء**	-0.1	**كانون ثاني - أيار**	25.7
2.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	3.4	**كانون ثاني - تموز**	-4.5
3.6	المنتجات الغذائية	-0.2		0.3
7.9	منتجات التبغ	4.0		4.7
15.2	منتجات نفطية مكررة	38.6		-23.4
-14.4	صنع الملابس	-14.9		-1.8
5.0	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	4.5		4.4
-2.9	المنتجات الكيميائية	-3.1		4.1
3.9	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	9.1		4.0
-19.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	6.5		-6.7
5.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	8.8		2.7
4.7	**انتاج البوتاس**	5.9		7.6
11.3	**انتاج الفوسفات**	19.3		0.1
11.1	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	53.7		-12.2
91.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	196.1		22.8
99.8	**عدد المغادرين**	145.7	**كانون ثاني - آب**	37.2

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 2.5%، مقابل ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2022، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الوقود والانارة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 10.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 21.0%، إلى جانب مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.8% خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022، ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

معدل التضخم خلال الثمانية شهور الأولى للأعوام (2016-2023)، %

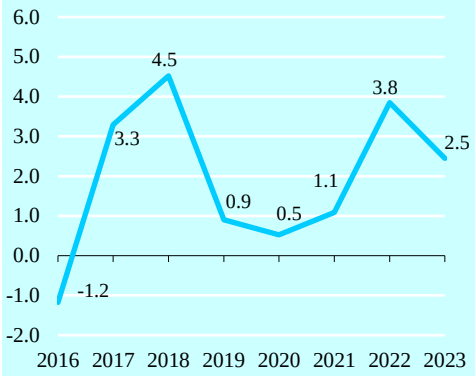

معدل التضخم خلال الثمانية شهور الاولى لعامي 2022 - 2023

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني-آب		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني-آب	
		2022	2023	2022	2023
جميع المواد	**100.0**	**3.85**	**2.45**	**3.85**	**2.45**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**3.8**	**0.2**	**1.0**	**0.1**
الغذاء	**23.8**	**4.0**	**0.2**	**1.0**	**0.1**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	3.7	4.0	0.2	0.2
اللحوم والدواجن	4.7	3.4	-0.4	0.2	0.0
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	3.1	0.1	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	3.2	7.1	0.1	0.3
الزيوت والدهون	1.7	8.3	2.8	0.1	0.1
الفواكه والمكسرات	2.6	1.4	-1.9	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	10.2	-11.9	0.3	-0.3
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**0.0**	**2.6**	**0.0**	**0.1**
المشروبات الكحولية	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	0.0	2.6	0.0	0.1
3) الملابس والأحذية	**4.1**	**0.5**	**-0.6**	**0.0**	**0.0**
الملابس	3.4	0.4	-1.2	0.0	0.0
الأحذية	0.7	0.9	2.0	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	**23.8**	**5.0**	**5.5**	**1.2**	**1.3**
الإيجارات	17.5	1.6	4.4	0.3	0.8
الوقود والإنارة	4.7	21.0	10.5	0.9	0.5
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.9**	**2.6**	**2.5**	**0.1**	**0.1**
6) الصحة	**4.0**	**2.1**	**4.2**	**0.1**	**0.2**
7) النقل	**16.0**	**5.8**	**1.4**	**0.9**	**0.2**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.7**	**0.6**	**0.1**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**8.1**	**7.0**	**0.2**	**0.2**
10) التعليم	**4.4**	**1.3**	**1.9**	**0.1**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**6.2**	**3.4**	**0.1**	**0.1**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**1.9**	**3.3**	**0.1**	**0.2**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ارتفاع أسعار كل من بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 7.1% و4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.2% و3.7%، على التوالي، خلال الثمانية شهور الاولى من عام 2022، متأثراً، كل منهما، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.
- بالإضافة الى ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 4.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.6% خلال الثمانية شهور الاولى من عام 2022.
- كما ارتفعت مجموعة الصحة بنسبة 4.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.1% خلال الثمانية شهور الاولى من عام 2022، ويعزى جانب من هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار الخدمات العلاجية وخدمات المستشفيات.

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 2.1 نقطة مئوية خلال الثمانية شهور الاولى من عام 2023، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بواقع 2.5 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2022.

- وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من البنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (11.8%)، والملابس (1.2%)، خلال الثمانية شهور الاولى من عام 2023.

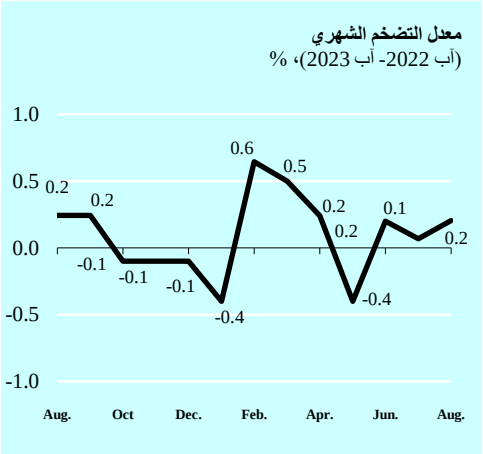

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آب من عام 2023 بالمقارنة مع الشهر السابق (تموز 2023)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (8.2%)، والنقل (0.7%)، من جهة، وانخفاض أسعار عدد آخر من البنود والمجموعات، أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" (3.9%)، و"الفواكة والمكسرات" (0.3%)، و"الثقافة والترفيه" (0.2%) من جهة أخرى.

سوق العمل

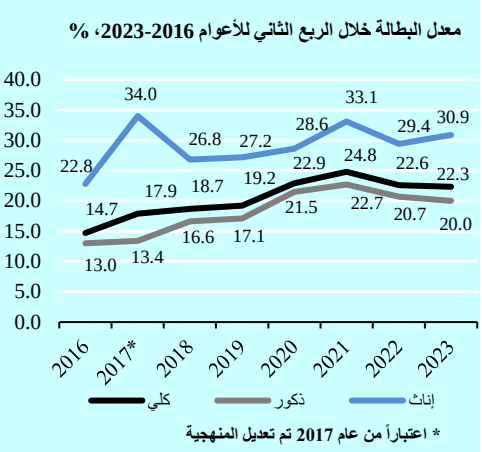

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 22.3% (20.0% للذكور و30.9% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2023، وذلك مقابل 22.6% (20.7% للذكور و29.4% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2022.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2023 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.4%) و20-24 سنة (بواقع 45.4%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 27.2% خلال الربع الثاني من عام 2023، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 30.0%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.0% (53.0% للذكور و13.8% للإناث)، بالمقارنة مع 33.5% (53.2% للذكور و14.2% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2022.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.6% خلال الربع الثاني من عام 2023، بالمقارنة مع 26.0% خلال ذات الربع من عام 2022.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 924.8 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,005.5 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. وفي حال استثناء المنح الخارجية (26.9 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 951.7 مليون دينار (4.7% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,087.6 مليون دينار (5.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 181.8 مليون دينار، ليصل إلى 21,761.0 مليون دينار (62.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,664.8 مليون دينار (39.1% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,410.3 مليون دينار، ليصل إلى 18,321.3 مليون دينار (52.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 17,858.7 مليون دينار (51.1% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تموز 2023 بمقدار 1,592.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 40,082.3 مليون دينار (114.6% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار (111.4% من GDP) في نهاية عام 2022. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 31,523.5 مليون دينار (90.1% من GDP)، مقابل 30,667.6 مليون دينار (88.8% من GDP) في نهاية عام 2022.

أداء الموازنة العامة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2022:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تموز من عام 2023، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2022، بمقدار 2.7 مليون دينار، أو ما نسبته 0.3%، لتبلغ 786.7 مليون دينار. أما خلال الشهور السبعة الأولى عام 2023، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 348.8 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 5,231.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 404.0 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 55.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تموز		معدل النمو	كانون الثاني – تموز		معدل النمو
	2022	2023	%	2022	2023	%
الإيرادات العامة	**784.0**	**786.7**	**0.3**	**4,882.6**	**5,231.4**	**7.1**
الإيرادات المحلية، منها:	783.5	783.7	0.0	4,800.5	5,204.5	8.4
الإيرادات الضريبية، منها:	657.4	632.7	-3.8	3,746.4	3,945.6	5.3
ضريبة المبيعات	373.9	362.1	-3.2	2,336.3	2,291.3	-1.9
الإيرادات الأخرى	125.6	150.6	19.9	1,051.5	1,256.1	19.5
المنح الخارجية	0.5	3.0	-	82.1	26.9	-67.2
إجمالي الإنفاق	**942.0**	**1,009.8**	**7.2**	**5,888.1**	**6,156.2**	**4.6**
النفقات الجارية	764.9	900.7	**17.8**	5,173.0	5,539.9	7.1
النفقات الرأسمالية	177.1	109.1	**-38.4**	715.1	616.3	-13.8
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-158.0**	**-223.1**	-	**-1,005.5**	**-924.8**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-5.3**	**-4.6**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بمقدار 404.0 مليون دينار، أو ما نسبته 8.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 5,204.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 199.2 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 204.6 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

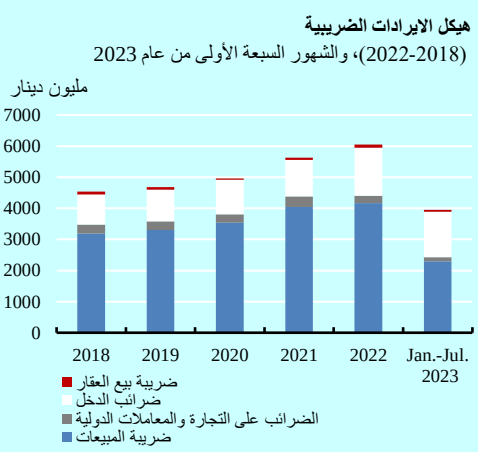

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بمقدار 199.2 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 3,945.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 75.8% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 45.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9%، لتبلغ 2,291.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 58.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 100.0 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 27.3 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 21.3 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 6.5 مليون دينار.

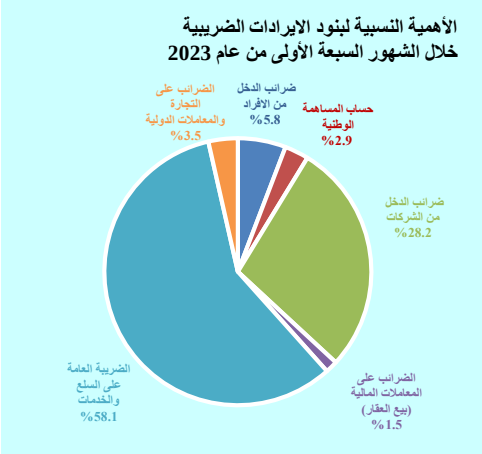

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 227.5 مليون دينار، أو ما نسبته 18.5%، لتصل إلى 1,455.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 36.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 190.6 مليون دينار، أو ما نسبته 20.7%، لتشكل ما نسبته 76.3% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,111.1 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 21.8 مليون دينار، أو ما نسبته 10.5%، لتبلغ 229.4 مليون دينار، وحصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 15.0 مليون دينار، أو ما نسبته 15.0%، لتبلغ 115.0 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 9.2 مليون دينار، أو ما نسبته 18.6%، لتصل إلى 58.6 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 7.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.7%، لتصل إلى 140.2 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بمقدار 204.6 مليون دينار، أو ما نسبته 19.5%، لتصل إلى 1,256.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 121.2 مليون دينار لتبلغ 338.3 مليون دينار (منها 307.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 196.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022)، والإيرادات المختلفة بمقدار 75.8 مليون دينار لتبلغ 417.1 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.6 مليون دينار لتبلغ 500.6 مليون دينار.

- ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بمقدار 0.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، لتصل إلى 2.8 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بمقدار 55.2 مليون دينار، أو ما نسبته 67.2%، لتصل إلى 26.9 مليون دينار، مقابل 82.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022.

■ النفقات العامة

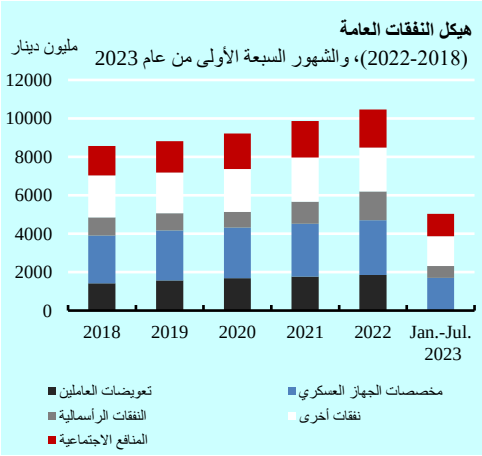

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تموز من عام 2023، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2022، بمقدار 67.8 مليون دينار، أو ما نسبته 7.2%، لتبلغ 1,009.8 مليون دينار. أما خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 268.1 مليون دينار، أو ما نسبته 4.6%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 6,156.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.1%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 13.8%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بمقدار 366.9 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، لتصل إلى ما مقداره 5,539.9 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.0% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية

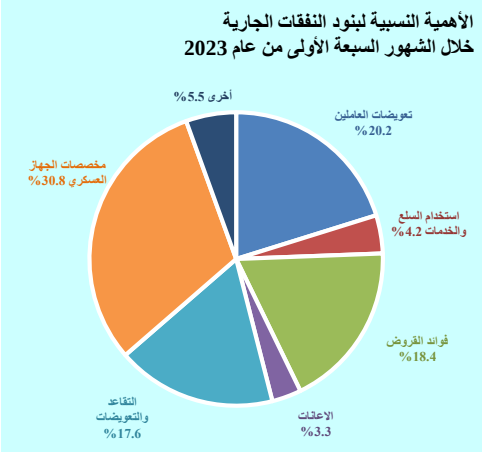

بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 1.1 نقطة مئوية، ليصل إلى 93.9% مقابل 92.8% خلال نفس الفترة من عام 2022. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة لما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 156.2 مليون دينار، ليبلغ 1,018.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 71.5 مليون دينار، لتصل إلى 1,708.5 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 53.1 مليون دينار، لتصل إلى 1,118.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 30.9 مليون دينار، ليبلغ 233.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 23.9 مليون دينار، ليصل إلى 975.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 19.4 مليون دينار، ليبلغ إلى 179.5 مليون دينار.

النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بمقدار 98.8 مليون دينار، أو ما نسبته 13.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 616.3 مليون دينار.

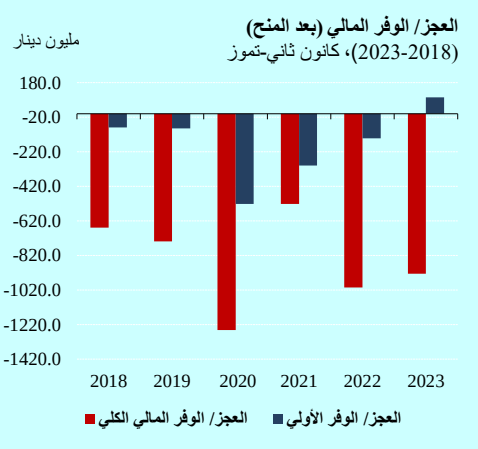

العجز/ الوفر المالي

- انخفض العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 80.7 مليون دينار خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023، ليصل الى ما مقداره 924.8 مليون دينار (4.6% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,005.5 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 951.7 مليون دينار (4.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,087.6 مليون دينار (5.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.
- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 67.1 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 224.9 مليون دينار (1.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 94.0 مليون دينار (0.4% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 142.9 مليون دينار (0.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.

رصيد دين الحكومة

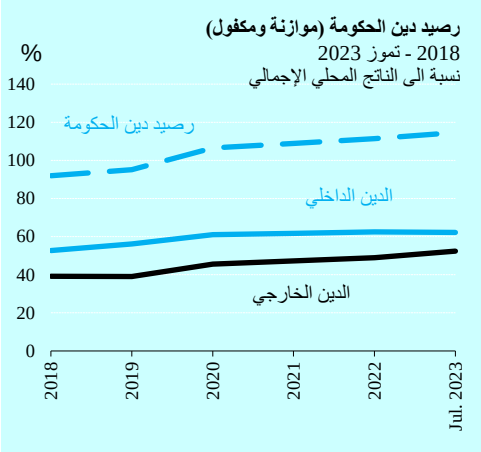

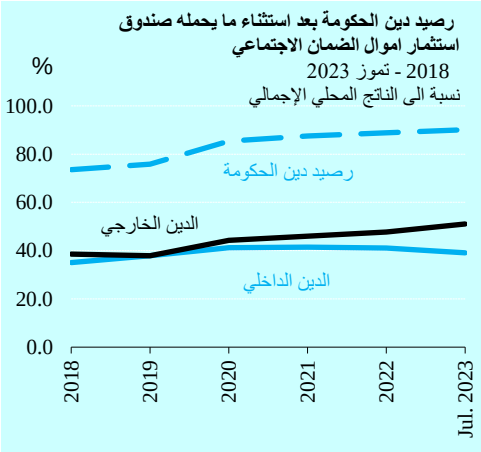

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تموز 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 181.8 مليون دينار، ليبلغ 21,761.0 مليون دينار (62.2% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 172.5 مليون دينار، وارتفاع الدين الداخلي المكفول بمقدار 354.4 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2022، ليصلا إلى 18,775.2 مليون دينار و2,985.8 مليون دينار، على الترتيب.
- انخفض الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تموز 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 513.9 مليون دينار، ليبلغ 13,664.8 مليون دينار (39.1% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,410.3 مليون دينار، ليصل إلى 18,321.3 مليون دينار

(52.4% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.3% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.5%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 10.3%، تلاه الدينار الكويتي (3.2%)، والين الياباني (2.8%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تموز 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 1,369.8 مليون دينار، ليبلغ 17,858.7 مليون دينار (51.1% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2023 بمقدار 1,592.1 مليون دينار، ليصل إلى 40,082.3 مليون دينار (114.6% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار (111.4% من GDP) في نهاية عام 2022. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 31,523.5 مليون دينار (90.1% من GDP)، مقابل 30,667.6 مليون دينار (88.8% من GDP) في نهاية عام 2022.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 بمقدار 360.4 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتبلغ 1,625.3 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,162.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 462.6 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2023

تشرين أول

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، وتخفيض سعر زيت الوقود والإسفلت، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2023		معدل النمو %
		أيلول	تشرين أول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	960	975	1.6
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,205	1,220	1.2
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,355	1,370	1.1
السولار	فلس/ لتر	800	825	3.1
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	506.7	500.5	-1.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	650	678	4.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	655	683	4.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	670	698	4.2
الإسفلت	دينار/ طن	501.7	495.4	-1.3

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2023/10/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الأول 2023.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2023.

- **آب**
  - الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2023.
- **تموز**
  - الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2023.
- **حزيران**
  - الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2023.
- **آيار**
  - الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آيار 2023.
- **نيسان**
  - الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2023.
- **آذار**
  - الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2023.
- **شباط**
  - الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2023.

كانون ثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون ثاني 2023.
- تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر مجلس الوزراء تجميد الضريبة الخاصة المفروضة على سعر بيع مادة الكاز، البالغة 16.5 قرش/ لتر، خلال فصل الشتاء، بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2023

أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، وذلك على النحو التالي:
  - 102.8 مليون دولار قرض لدعم الموازنة العامة في مجال إصلاح وتعزيز منعة قطاع الكهرباء.
  - 6.4 مليون دولار منحة لتمويل مشروع تعزيز قدرة تشغيل نظام الطاقة.

آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بقيمة 500 ألف دولار، وذلك لتنفيذ مشروع المباني الخضراء في الأردن.

تموز

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من البنك الدولي، بقيمة 250 مليون دولار، لتمويل مشروع كفاءة قطاع المياه في الأردن.

حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:

- 10 مليون يورو لتمويل برنامج دعم الإصلاحات الديمقراطية في الأردن.
- 15 مليون يورو لبرنامج تنفيذ الشراكة التي تتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي 2023-2025، وخارطة تحديث القطاع العام.

■ التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر مقدمة من بنك الإعمار الألماني، بقيمة 50 مليون يورو، وذلك لتمويل المرحلة الثانية من برنامج دعم قطاع التعليم في المملكة.

♦ نيسان

■ التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من البنك الدولي، بقيمة 650 مليون دولار، موزعتين على النحو التالي:

- 400 مليون دولار لبرنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ.
- 250 مليون دولار لتمويل برنامج تعزيز كفاءة قطاع الكهرباء.

♦ آذار

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 30 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع إنشاء محطة معالجة مياه صهاريج النضح في الغباوي.

♦ كانون ثاني

■ التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 64 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:

- 39 مليون يورو لتنفيذ برنامج دعم سيادة القانون في المملكة.
- 25 مليون يورو لدعم الامن الغذائي في المملكة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر حزيران من عام 2023 بنسبة 15.8%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 830.9 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2023 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 0.9%، لتبلغ 4,513.5 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- انخفضت المستوردات خلال شهر حزيران من عام 2023 بنسبة 29.1%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 1,319.9 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2023 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 4.8%، لتصل إلى 8,968.4 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر حزيران من عام 2023 انخفاضاً نسبته 44.1%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 ليبلغ 489.0 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2023 فقد انخفض العجز بنسبة 9.9%، ليصل إلى 4,454.9 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 41.3% لتبلغ 3,651.0 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 34.1% لتصل الى 955.1 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 0.6%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022، لتصل إلى 1,605.5 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,187.2 مليون دينار (7.1% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع عجز مقداره 2,087.2 مليون دينار (13.0% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.6% من GDP خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع عجز نسبته 14.6% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2022.

- سجّل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل مقداره 550.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 455.3 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2022.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2023 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 37,719.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 36,642.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 93.1 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 451.6 مليون دينار، خلال النصف الأول من عام 2023، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 358.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022، ليبلغ 13,165.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني – حزيران			
	2022	معدل النمو (%)	2023	معدل النمو (%)
	القيمة	2022/2021	القيمة	2023/2022
التجارة الخارجية	13,524.4	42.5	13,165.9	-2.7
الصادرات الكلية	4,473.1	48.2	4,513.5	0.9
الصادرات الوطنية	4,104.4	50.7	4,197.5	2.3
المعاد تصديره	368.7	24.7	316.0	-14.4
المستوردات	9,420.0	39.2	8,968.4	-4.8
الميزان التجاري	-4,947.0	32.0	-4,454.9	-9.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - حزيران		
	2022	2023	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	959.9	959.0	-0.1
الهند	762.6	744.7	-2.3
السعودية	390.8	452.0	15.7
العراق	243.9	261.5	7.2
الإمارات	87.1	187.8	115.6
فلسطين	94.1	120.2	27.7
الصين	80.8	104.7	29.6
المستوردات			
الصين	1,436.5	1,470.5	2.4
السعودية	1,501.4	1,284.7	-14.4
الولايات المتحدة الأمريكية	532.3	676.7	27.1
الهند	498.7	579.5	16.2
الإمارات	592.0	424.2	-28.3
تركيا	320.2	304.8	-4.8
ألمانيا	286.2	292.5	2.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال النصف الأول من عام 2023 ارتفاعاً نسبته 0.9% لتصل إلى 4,513.5 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 93.1 مليون دينار (2.3%) لتصل 4,197.5 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 52.7 مليون دينار (14.4%) لتصل إلى 316.0 مليون دينار.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2023، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصـــادرات من "منتجات دوائية وصـــيدلية" بمقدار 66.4 مليون دينار (37.3%)، لتصل إلى 244.4 مليون دينار. وقد استحوذت الســـعودية والجزائر والولايـات المتحدة الأمريكية على ما نســـبته 48.1% من إجمـالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـــادرات الوطنية الســـلعية خلال النصـــف الأول لعامي 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات	**4,104.4**	**4,197.5**	**2.3**
الملابس	**719.1**	**636.9**	**-11.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	617.2	517.8	-16.1
حامض الفسفوريك	**352.2**	**395.9**	**12.4**
الهند	310.4	381.6	22.9
بنغلادش	0.0	7.5	-
السعودية	4.3	3.7	-14.0
البوتاس	**505.8**	**368.4**	**-27.2**
الصين	71.8	87.2	21.4
الهند	95.7	59.3	-38.0
مصر	50.0	31.2	-37.6
الفوسفات	**365.4**	**314.3**	**-14.0**
الهند	246.0	208.3	-15.3
إندونيسيا	75.5	40.3	-46.6
اسبانيا	0.0	15.4	-
السعودية	4.0	13.0	225.0
منتجات دوائية وصيدلية	**178.0**	**244.4**	**37.3**
السعودية	43.4	58.3	34.3
الجزائر	14.0	30.2	115.7
الولايات المتحدة الأمريكية	11.9	29.0	143.7
الأسمدة	**295.9**	**168.8**	**-43.0**
الهند	84.2	70.7	-16.0
الولايات المتحدة الأمريكية	5.4	42.5	687.0
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	**85.2**	**112.2**	**31.7**
العراق	39.9	53.6	34.3
السعودية	17.3	24.5	41.6
الفواكه والمكسرات	**54.7**	**93.1**	**70.2**
السعودية	18.3	27.6	50.8
الكويت	6.0	10.5	75.0
الإمارات	5.9	9.9	67.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصـــادرات من "حامض الفسـفوريك" بمقدار 43.7 مليون دينـار (12.4%)، لتصـــل إلى 395.9 مـلـيـون ديـنـار. وقـد اسـتـحوذت أسـواق كل من الهند وبنغلادش والســعودية على ما نســبتــه 99.2% من إجمـالي صـــادرات المملكـة من هـذه السلعة.
- ارتفاع الصـــادرات من الفواكه والمكسـرات بمقدار 38.4 مليون دينـار (70.2%)، لتصـــل إلى 93.1 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والإمارات على ما نسبته 51.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتـفـاع الصـــادرات مـن "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 27.0 مليون دينار (31.7%)، لتصـل إلى 112.2 مليون دينار. وقد اسـتحوذت أسـواق كل من العراق والسـعودية على ما نسـبته 69.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصـادرات من البوتاس بمقدار 137.4 مليون دينار (27.2%)، لتصـل إلى 368.4 مليون دينار. وقد اسـتحوذت أسـواق كل من الصـين والهند ومصـر على ما نسبته 48.2% من إجمالي صادرات البوتاس.
- انخفضت الصـادرات من الأسـمدة بمقدار 127.1 مليون دينار (43.0%)، لتصـل إلى 168.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 67.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهـم السلـــع المصدرة
خلال النصف الأول من عام 2023 ، بالمليون دينار

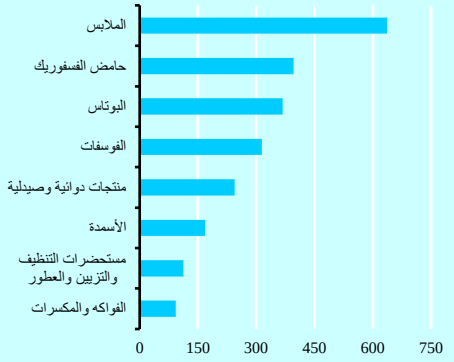

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال النصف الأول من عام 2023

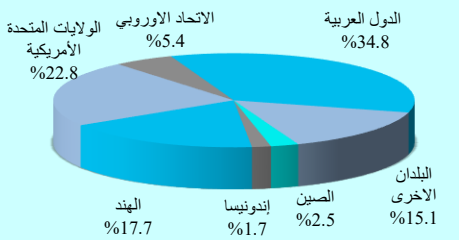

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"حامض الفسفوريك" والبوتاس والفوسفات و"منتجات دوائية وصيدلية" والأسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والفواكه والمكسرات خلال النصف الأول من عام 2023 على ما نسبته 55.6% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 62.3% خلال ذات الفترة من عام 2022. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والسعودية والعراق والإمارات وفلسطين والصين على ما نسبته 68.9% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع 62.4% خلال ذات الفترة من عام 2022.

المستـــوردات السلعيـــة

انخفضـــت مســـتوردات المملكـــة خـــلال النصـــف الأول مـــن عـــام 2023 بنســـبة 4.8% لتصـــل إلـــى 8,968.4 مليـــون دينـــار، مقابـــل ارتفـــاع بنســـبة 39.2% خـــلال ذات الفترة من عام 2022.

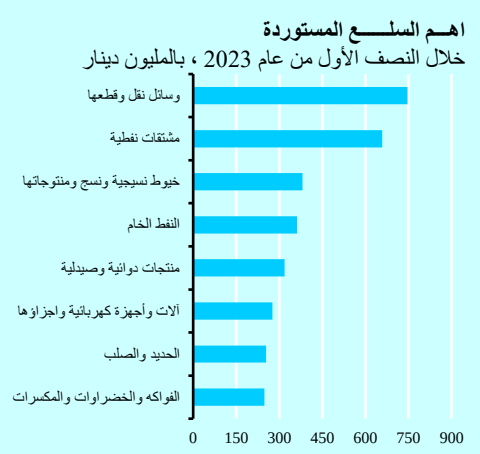

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال النصف الأول من عام 2023، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 124.6 مليون دينار (15.9%)، لتصل إلى 658.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 96.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 116.8 مليون دينار (24.4%)، لتصل إلى 361.7 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 107.3 مليون دينار (22.0%)، لتصل الى 380.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 69.5% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 145.5 مليون دينار (24.2%)، لتصل إلى 747.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبيه ما نسبته 62.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال النصف الأول للأعوام 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**9,420.0**	**8,968.4**	**-4.8**
وسائل نقل وقطعها	**601.5**	**747.0**	**24.2**
الصين	121.9	195.4	60.3
الولايات المتحدة الأمريكية	101.1	135.4	33.9
كوريا الجنوبيه	110.4	132.7	20.2
مشتقات نفطية	**782.9**	**658.3**	**-15.9**
السعودية	424.0	302.2	-28.7
الهند	172.3	281.1	63.1
الإمارات	138.5	49.1	-64.5
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**488.0**	**380.7**	**-22.0**
الصين	232.7	171.9	-26.1
تايوان	86.8	50.9	-41.4
تركيا	51.6	41.6	-19.4
النفط الخام	**478.5**	**361.7**	**-24.4**
السعودية	396.8	296.8	-25.2
العراق	81.7	64.9	-20.6
منتجات دوائية وصيدلية	**266.2**	**318.8**	**19.8**
ألمانيا	37.0	42.6	15.1
الولايات المتحدة الأمريكية	28.1	36.3	29.2
سويسرا	17.5	27.1	54.9
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**250.5**	**275.5**	**10.0**
الصين	116.5	105.3	-9.6
تايلاند	3.3	16.6	403.0
تركيا	17.7	15.9	-10.2
الحديد والصلب	**252.2**	**253.5**	**0.5**
السعودية	49.1	74.7	52.1
الصين	57.4	67.9	18.3
إيران	18.7	23.7	26.7
الفواكه والخضراوات والمكسرات	**231.8**	**248.1**	**7.0**
مصر	35.8	39.6	10.6
الولايات المتحدة الأمريكية	26.1	36.4	39.5
بلجيكا	16.7	17.9	7.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 52.6 مليون دينار (19.8%)، لتصل إلى 318.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ما نسبته 33.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 25.0 مليون دينار (10.0%)، لتصل إلى 275.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايلاند وتركيا ما نسبته 50.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال النصف الأول من عام 2023

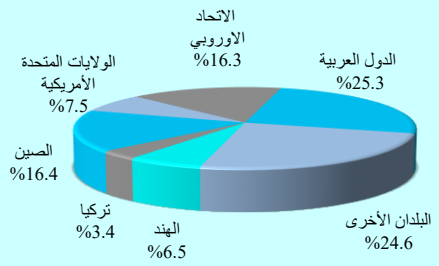

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"الحديد والصلب" و"الفواكه والخضراوات والمكسرات" على ما نسبته 36.2% من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع ما نسبته 35.6% خلال ذات الفترة من عام 2022. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات وتركيا وألمانيا على ما نسبته 56.1% من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2023، مقابل 54.9% خلال ذات الفترة من عام 2022.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر حزيران من عام 2023 انخفاضاً مقداره 31.4 مليون دينار (39.4%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2022، لتبلغ 48.2 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2023 فقد تراجعت السلع المعاد تصدرها بنسبة 14.4%، لتصل إلى 316.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر حزيران من عام 2023 انخفاضاً مقداره 385.2 مليون دينار (44.1%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2022، ليبلغ 489.0 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2023 فقد انخفض العجز بنسبة 9.9%، ليصل إلى 4,454.9 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بمقدار 9.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.6%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022، لتصل إلى 1,605.5 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 41.3% لتبلغ 3,651.0 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 34.1% لتصل الى 955.1 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2023 إلى ما يلي:

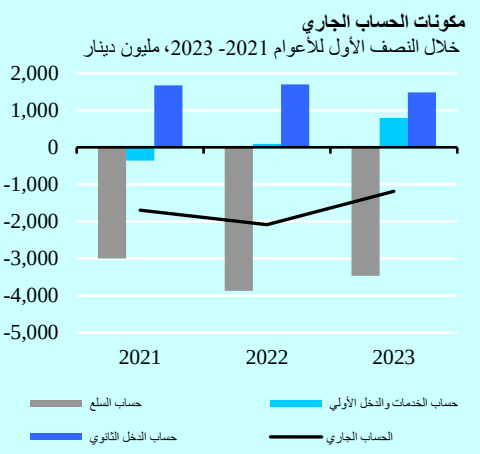

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,187.2 مليون دينار (7.1% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,087.2 مليون دينار (13.0% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,437.2 مليون دينار (8.6% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع عجز مقداره 2,347.1 مليون دينار (14.6% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 402.8 مليون دينار (10.4%) ليصل إلى 3,466.6 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 3,869.4 مليون دينار.
  - ارتفاع وفر حساب الخدمات بمقدار 828.7 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 1,218.0 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 389.3 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 423.7 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 302.1 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 521.4 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 398.9 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 0.9 مليون دينار ليصل إلى 97.7 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 1,485.1 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,695.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 200.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,235.1 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 9.9 مليون دينار، ليبلغ 250.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2023، تدفقاً للداخل بمقدار 15.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 19.0 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2022. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,501.2 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,853.5 خلال الفترة المقابلة من عام 2022، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - سجّل اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 550.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 455.3 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للداخل مقداره 768.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 379.0 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 89.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 898.9 مليون دينار.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 161.1 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 890.9 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2023 التزاماً نحو الخارج بلغ 37,719.8 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2022 والبالغ 36,642.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2023 بمقدار 310.3 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2022 ليصل إلى 21,261.9 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة ارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 155.9 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 137.6 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 39.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2023 بمقدار 1,387.3 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 58,981.7 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 595.0 مليون دينار لتبلغ 7,507.6 مليون دينار.

  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 504.4 مليون دينار، ليبلغ 27,835.3 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 369.2 مليون دينار لتصل الى 10,761.6 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 393.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 23.9 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 124.5 مليون دينار ليصل الى 6,989.2 مليون دينار.
- انخفاض الرصيد القائم لقروض البنوك المرخصة، قصيرة الأجل، بمقدار 137.8 مليون دينار ليصل الى 648.5 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 94.0 مليون دينار ليصل إلى 867.1 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 59.6 مليون دينار ليصل إلى 1,945.6 مليون دينار.